مسئول اقتصادي لـ«الثورة»:

رفع دعم المشتقات النفطية يواكب التطورات وأساس تحسن المستوى المعيشي للمواطنين مستقبلاً

ح،، أكد ا مسؤول اقتصادي أن رفع الدعم عن المشتقات النفطية سوف يرفع موارد الخزينة العامة وهذا الإجراء سوف يرفع المستوى المعيشي للمواطنين لأن دعم المشتقات النفطية يقدر بحوالي ٢٠٠ مليار ريال عام ٢٠٠٥م يمكن الاستفادة منها في إنشاء كثير من المشاريع الخدمية ومحطات كهربائية تعمل بالغاز لتخفيض تكاليف الطاقة وتشغيل الآلات الزراعية والصناعية وغيرها من المشاريع الحيوية الهامة..

وأشار المصدر في اجاباته على أسئلة «الثورة» إلى أن رفع الدعم أصبح قضية ملحة لمواكبة التطورات والتغلب على المشاكل الناجمة عن استمرار الدعم الذي يذهب منه حوالي ٨٠٪ إلى هيئات غير مستهدفة بينما المستهدفة تحصل على أقل من ٢٠٪ مما يجعل استمراره غير مجد، وتزايد استهلاك وتهريب المواد المدعومة، نافياً تأثير ذلك على المنتجات الزراعية والصناعية والمواد الغذائية والنقل التي يمكن معالجتها من خلال اجراءات عديدة.. نتابع ذلك في سياق السطور التالية:

لقاء/محمد دماج

٢٠٠ مليار ريال دعم يمكن الاستفادة منها في إنشاء كثير من المشاريع الخدمية

٨٠٪ من الدعم تذهب لفئات غير مستحقة مما يؤكد عدم جدوى استمرارية سياسة الدعم

تحسين معيشة المواطنين

● هل يتم استيراد مادة الديزل أم يُغطى الاستهلاك من الانتاج المحلي؟ وكيف سينعكس رفع الدعم عن المشتقات النفطية على مستوى معيشة المواطنين؟

– الحقيقة أن الحكومة تقوم بتكرير مادة الديزل على سبيل المثال في مصافي عدن ومارب- ولكن بسبب قدرتهما المحدودة تقوم الحكومة باستيراد ما يقارب ١٢٠٠٠٠ طن بتكلفة حوالي ٥٥٠ مليون دولار سنوياً أي ما يعادل ١٠٧ مليارات ريال سنوياً. وهذا رقم كبير يرهق الحكومة والمواطن.

ولذلك يعتبر رفع الدعم عن المشتقات النفطية مسألة ضرورية لأنه في حالة عدم رفع الدعم عن المشتقات النفطية سوف يتزايد الطلب عليها ولن تستطيع الحكومة تغطية هذا التزايد وهذا سوف ينعكس على السوق اليمني سلباً ويخلق أزمات واختناقات تموينية و«أسواق سوداء». وسيحرم الحكومة من الموارد التي هي «تحت يدها» وممكن الحصول عليها، وهذا سوف يؤدي إلى تدني مستوى معيشة المواطنين، بينما في حالة رفع الدعم سوف يتحسن المستوى المعيشي للمواطنين مستقبلاً لأنه كلما تحسنت موارد الحكومة تحسنت أيضاً معيشة المواطنين.

٢٠٠ مليار خسائر متوقعة

● كم تقدرون الخسائر المتوقعة في حالة عدم رفع الدعم؟

– أحب أن أوضح أنه عندما حددت الأسعار للمشتقات النفطية عام ١٩٩٨م كان الهدف منها تحرير مادة البنزين بما يقارب الأسعار العالمية آنذاك. وكان يغطي الخسائر الناجمة عن دعم مادتي الديزل والكيروسين أو بمعنى آخر يغطي جزءاً منه. وكذلك تحرير مادة المازوت، ولكن حصلت تطورات عالمية معروفة في أسعار المشتقات النفطية وأسعار الصرف مما أدى إلى ارتفاع الدعم الحكومي إلى ما يقارب ١٨٠ مليار ريال عام ٢٠٠٤م. وإذا أخذنا في الاعتبار ارتفاع معدل النمو سوف يصل الدعم إلى أكثر من ٢٠٠ مليار ريال عام ٢٠٠٥م.

مشاكل عدم رفع الدعم

● وما هي المشاكل التي سوف تترتب على عدم رفع الدعم؟

– كثيرة جداً سوف تؤثر على المواطنين والدولة أهمها ثبات الأسعار محلياً لهذه المشتقات مما يعني عدم مواكبة الأسعار العالمية واستمرار ارتفاع خسائر الحكومة الناجمة عن استمرار الدعم الذي سوف يؤثر على تحسن مستوى الخدمات المختلفة للمواطنين نتيجة استنزاف كمية كبيرة من الأموال في دعم لا يذهب إلى الشريحة المستهدفة وهي من ذوي الدخل المحدود بالإضافة إلى خروج كثير من المصانع والمؤسسات وخصوصاً مصانع القطاع الخاص من استخدام الطاقة الكهربائية من الشبكة الرئيسية إلى استخدام مولدات كهربائية نتيجة دعم سعر الديزل لأن اللتر الديزل يعطي حوالي ٣ كيلووات طاقة كهربائية أي بما يعادل ٦ ريالات للكيلووات الواحد.. إلى جانب عدم وجود استقرار تمويني وتأثر شرائح اجتماعية كبيرة من المستهلكين ووجود مراكز قوى تقوم بسحب مادة الديزل من المحطات وتهريبها إلى خارج البلاد وبالتالي يذهب الدعم إلى غير الشرائح المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك نجد انخفاض معدل الاستهلاك لمادتي البنزين والمازوت وارتفاعاً كبيراً في استهلاك الديزل يصل إلى حوالي ١٧٪ سنوياً.

عبء.. واختلالات

● هذه الاختلالات.. كيف تنعكس اقتصادياً وتموينياً؟

– هذا الخلل أضر بالاقتصاد وحمل الدولة عبء دعم الطلب المتزايد على استهلاك مادة الديزل مما أوجد عدم استقرار تمويني لأنه يصعب تحديد كمية الاستهلاك السنوي عملياً أو التنبؤ بكميته بشكل دقيق مما يؤدي إلى عدم كفاية المخصصات السنوية وظهور اختناقات تموينية بين الحين والآخر.. مما يجعل موقف شركة النفط اليمنية صعب للغاية.

٢٠٪ إلى المستحقين فقط

● كم تقدرون نسبة ما يصل إلى الشرائح المستهدفة؟

– حوالي ٨٠٪ من استهلاك مادة الديزل تذهب إلى جهات لا علاقة لها بدعم الشريحة المستهدفة التي تحصل على حوالي ٢٠٪ فقط. إذن فالمستفيد هنا هيئات أخرى غير المستحقة بالدعم. إلى جانب أن محطات الطاقة الكهربائية تحولت من استخدام وقود المازوت إلى استخدام مادة الديزل مما أدى إلى تزايد تكاليف الدعم السنوي..

لا تأثير على المنتجات الزراعية والغذائية

● ما مدى تأثير ذلك على المنتجات الزراعية والغذائية والنقل؟

– لن يكون هناك تأثير على المنتجات الزراعية والصناعية والمواد الغذائية أو النقل سواء للبضائع أو الركاب لأن نسبة تكلفة الديزل من إجمالي تكلفة هذه المنتجات لا تتجاوز ٥٪ وهذه النسبة يمكن معالجتها من خلال عدد من الاجراءات والوسائل منها خفض تعرفة الضرائب والجمارك على الآلات والمعدات والمضخات وقطع الغيار والأسمدة وغيرها من الوسائل التي تشكل أكثر من ٩٠٪ من تكلفة الانتاج وفيما يخص النقل يمكن إيجاد وسائل نقل كبيرة داخل المدن وإنشاء سكك حديدية للربط بين المدن والموانئ. ويمكن الاستفادة أيضاً من الأموال الكبيرة التي تذهب لدعم المشتقات النفطية في إنشاء محطات كهربائية تعمل بمادة الغاز والاستفادة منها في تشغيل كثير من الآلات الزراعية والصناعية وغيرها بدلاً من استخدام الديزل مما سيوفر على الدولة والمواطن الكثير من الموارد بدلاً من اللجوء إلى القروض والبحث عن تمويل المشاريع الخدمية الأخرى..

ايجابيات كثيرة

● كم تقدرون نسبة الايجابيات في حالة رفع الدعم؟

– الجوانب الايجابية كثيرة ومتعددة لا يدركها إلا المتفهمون للوضع القائم. فالدعم أوجد وسائل نقل لم توجد حتى في الدول المتقدمة. وتعمل بمحركات تستهلك كميات كبيرة من الوقود وتعمل على استنزاف كميات كبيرة من المياه التي لا ندرك أهميتها وأهمية ترشيد استخدامها خصوصاً أن بلادنا تُعاني من شحة المياه ومهددة بنضوب مصادر المياه. فالشعوب لا ترقى إلا إذا احسنت استخدام مواردها وكلما تزايدت تحسنت ظروف معيشتها من خلال تمويل وإنشاء مشاريع كبيرة وحيوية واستكمال البنية التحتية وغيرها من المشاريع التي نحن بحاجة ماسة لوجودها ولدينا القدرة على تمويلها بدلاً من الاستمرار في دعم المشتقات النفطية.

استغلال أمثل

● تعتبر المشتقات النفطية من السلع الاستراتيجية.. كيف تنظرون إلى ذلك؟

– يعتبر خام المشتقات النفطية من السلع الاستراتيجية فعلا.. وأهميتها تشمل كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعتبر من المصادر الهامة للدخل القومي الذي من خلاله تحقق الدول تطورات كبيرة. وإذا لم تستغل الاستغلال الأمثل وبما يغطي احتياجات البلاد وتوفير الخدمات بمختلف المجالات فلن يكون هناك مستقبل آمن. ويجب ألا تذهب في مجالات غير ذات جدوى. ولا أبالغ إذا قلت إن هذه الثروة إذا لم تستغل بشكل صحيح فلن تحقق شيئاً للأجيال القادمة المحتاجة إلى مشاريع وخدمات وعمل وليس إلى استمرار الدعم.

حد أدنى

● وهل لاستمرار الدعم أثر على الأداء الاقتصادي؟.

– استمرار الدعم أثر على كل شيء ، فالخطط الانمائية تبنى على أساس الاحتياجات العاجلة للمواطنين بينما يفترض أن تتبنى خططاً ومشاريع مستقبلية تسهم في امتصاص البطالة وايجاد فرص العمل للشباب وكذا انعاش حركة التنمية على النحو الذي ينعكس في تحسين معيشة المواطنين.

ولماذا بث المخاوف!!؟

● بعد توضيح كل ذلك.. برأيك لماذا محاولة بث الخوف من رفع الدعم؟

– المشكلة هنا ليست في رفع الدعم عن المشتقات النفطية وإنما مما يطرحه البعض من معلومات خاطئة لبث الخوف في نفوس المواطنين وهو ما يتوجب على الحكومة توضيحه للمواطنين واتخاذ اجراءات لمعالجة بعض القضايا بالتزامن مع رفع الدعم عن المشتقات النفطية. وبذلك سوف يتضح للجميع أنه ليس هناك أي أعباء أو مشاكل تستحق حتى ذكرها أو التفكير بها..

قيمة الدعم تغطي إنشاء محطات كهربائية تعمل بالغاز لتخفيض تكاليف الطاقة وتشغيل الآلات الزراعية والصناعية

تزايد استهلاك المواد المدعومة يكبد الخزينة العامة خسائر كبيرة ويسبب اختناقات تموينية

أشواق الأمل

عبدالكريم الخميسي

عن الجامعة

● جامعة صنعاء .. أم الجامعات اليمنية ، ومنارة العلم والمعرفة في عاصمة الثقافة العربية .. لاتدل مداخلها وبواباتها انها قاعدة التعليم العالي في اليمن .. ولا أدري ما هو الانطباع الذي يتكون عنها لدى الوفود الشقيقة والصديقة التي تأتي بين حين وآخر لزيارة الجامعة ومقابلة رئاستها .. ولاسيما اذا صادف وصولها عند ذروة الزحام المروري في الخط الدائري الغربي حيث تتكدس الحافلات الكبيرة والصغيرة ومئات الركاب أمام البوابة الرئيسية للجامعة فيصبح الدخول إليها والخروج منها متعذرا أو شبه متعذر !!!

● ونتيجة لتلك الصعوبات المرورية يضطر الطلاب وتضطر الطالبات ، ويضطر الأساتذة للبحث عن مخارج أخرى غير مألوفة مثل القفز على الأسوار الواطية ، أو (المروق) من خلال الأعمدة الحديدية للبوابات الخلفية تحاشياً لمصاعب الزحام الشديد في البوابة الرئيسية.

● ثم ان اسوار الجامعة من حيث الشكل الخارجي لم تعد تليق بذلك الصرح الأكاديمي العريق الذي أنجب الكثير من القدرات العلمية والإدارية التي تقود عملية التنمية في هذا البلد الطيب.

● والمعروف ان الجامعات حولنا تحظى بعناية فائقة من قبل السلطات المختصة ، وتتميز بالبوابات الفخمة ، والاسوار الانيقة والحدائق الغناء ، بحيث يدل الشكل على المضمون ، ويشعر الزوّار للبلد بمكانة العلم والعلماء في نفوس الحاكمين والمحكومين.

ص. ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

تواصل فعاليات أيام السودان الثقافية بصنعاء

■ ،، صنعاء/ سبأ/..

تواصلت أمس أيام السودان الثقافية ضمن فعاليات صنعاء عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٤م بالتعريف بواقع الإعلام والسياحة في السودان واقامة أمسية شعرية.

ففي المحاضرة الخاصة بواقع ومستقبل الإعلام السوداني عرض الأخ الطاهر حسن التوم لمراحل نشوء وتطور الإعلام في السودان الشقيق متناولاً واقع الإعلام السوداني الراهن على ضوء المتغيرات والسياسات الإعلامية اقليمياً ودولياً وآفاق تطوير الإعلام السوداني تقنياً ومهنياً لمواجهة التحديات التي تواجهه.

وعقب المحاضرة التي أدارها عضو مجلس نقابة الصحفيين اليمنيين حمدي البكاري أحيا الشاعران السودانيان محمد يوسف موسى ومحيي الدين الفاتح أمسية شعرية سودانية بديعة.

وتضمنت الأمسية الشعرية التي أدارها الشاعر فؤاد المحنبي قراءات شعرية تنوعت موضوعاتها بين الغزل والعشق والتغني بالجمال.

وكانت ثاني أيام السودان الثقافية في صنعاء استهلت في وقت سابق أمس بعرض فيلم عن المعالم السياحية والتاريخية والأثرية في عموم المدن السودانية عرفت المشاهدين من الأدباء والمثقفين والمهتمين بمقومات الجذب السياحي لأرض السودان التي تتكامل فيها عناصر المناخ والبيئة والطبيعة الزراعية الخلابة.

وشهدت هذه الفعاليات حضوراً جماهيرياً متميزاً كان في مقدمته الدكتور أحمد سالم القاضي نائب وزير الثقافة والسياحة والأخ هاشم هارون أحمد وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية السوداني وعدد من المسئولين والمهتمين وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بصنعاء.